

الانتفاضات العربية والعدالة الاجتماعية آثار سياسات إصلاح الدعم لصندوق النقد الدولي

عبد الله زيد، حسن شري، ماهينور البدراوي، وجوشوا هابر
فبراير ٢٠١٤

ملخص تنفيذي

كمفتاح لضبط أوضاع المالية العامة وخفض الديون، ويعتبر أنه سيمكّن الدول من توليد النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة بقيادة القطاع الخاص.³ سوف تتبّع هذه الورقة تطوّر توصيات صندوق النقد الدولي حول الدعم على الوقود والغذاء منذ بداية الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) مروراً بالفترة التي تلت الانتفاضات العربية عام ٢٠١١. خلال هذه الفترة، قام الصندوق بتكثيف دعوته لتخفيض الدعم على المواد الغذائية والوقود، على وجه الخصوص، في منطقة الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى إجراء استعراض شامل لتقارير خبراء صندوق النقد الدولي من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣، قام معدّو ومعدّات هذه الورقة بإجراء مقابلات مع ممثلين لأكثر من ١١ منظمات تنموية وعاملة في مجال حقوق الإنسان من الأردن، وتونس، والمغرب، ومصر، واليمن.⁴ ومن خلال التشاور مع وجهات نظر المجتمع المدني، تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مخاوف المجتمعات في المنطقة العربية من الآثار الاجتماعية الاقتصادية للإصلاحات المتعلقة بالدعم والتي يروّج لها صندوق النقد الدولي.

تاريخياً، قلّما أسفر تنفيذ مشورة صندوق النقد الدولي حول إزالة الدعم نجاحاً يذكر في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعود ذلك بشكل خاص إلى عدم كفاية التدابير للتخفيف من زيادة العبء المالي على الفقراء والطبقة الوسطى. وقد أدى تنفيذ هذه المشورة بشكل غالب إلى ردود فعل شعبية واضطرابات اقتصادية. فعلى سبيل المثال، أدى قرار مصر بإلغاء دعم المواد

يعد اقتصاد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر الاقتصادات القائمة على نظم الدعم حول العالم، حيث يصل إنفاق حكومات المنطقة على دعم الطاقة، بشكل خاص، إلى مستويات مذهلة. ففي ٢٠١١، قارب هذا الإنفاق الـ ٨.٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي ما يعادل ٢٤٠ مليار دولار أمريكي.¹ أما دعم المواد الغذائية فيصل إلى نسبة أقل بكثير، ولكنها ما تزال كبيرة مقارنة بالإنفاق الإقليمي، وهو يقدر بحوالي ٠.٧٪ من الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠١١.² ومن خلال الدفع بنموذج اقتصادي نيو ليبرالي جديد قائم على ضبط المالية العامة والخصخصة، لا ينفك صندوق النقد الدولي عن تقديم النصائح للحكومات العربية لإصلاح وإلغاء نظم الدعم.

في الأردن وتونس والمغرب ومصر واليمن -وهي دول ذات مشاركة تاريخية مكثفة مع صندوق النقد الدولي- قام الصندوق بوضع شروط على اتفاقات القروض، تتعلّق باستعدادية الحكومات لاعتماد تدابير التقشف المالي وتخفيض دعم المواد الغذائية والطاقة بالتحديد. فصندوق النقد الدولي ينظر إلى تفكيك الدعم

* عبد الله زيد هو زميل مساعد في فريق عمل الشرق الأوسط في مؤسسة أميركا الجديدة؛ حسن شري هو مسؤول الأبحاث في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية؛ ماهينور البدراوي هي باحثة في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ جوشوا هابر هو زميل باحث في فريق عمل الشرق الأوسط.

الاجتماعية في الدول العربية ضعيفة أو غائبة في كثير من الأحيان، وهي، بالتالي، عاجزة عن التخفيف عن الفقراء في مواجهة ارتفاع الأسعار، وغالباً ما يؤدي الفساد وغياب آليات الشفافية إلى مزيد من التعقيدات في مهمة توزيع ووصول فوائد المنتظرة من برامج الرعاية الاجتماعية.

حالياً، في عصر تمكين المواطنين والتحولت السياسية، لا يمكن لسياسة الدعم أن تكون مفصلة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية الصعبة في الدول العربية قيد الدراسة. وبالتالي، ينبغي على توصيات صندوق النقد الدولي أن تؤكد على السياسات التي يمكنها أن تواجه التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية لإلغاء الدعم على الفئات الضعيفة والمنخفضة الدخل. فحتى اليوم، لم تقم هذه التوصيات بتقييم محدد لآثار تخفيض الدعم على مستويات الفقر ووضع الطبقة الوسطى أو الاستهلاك المحلي. وفي غياب خطط قوية للحماية الاجتماعية، قد يؤدي إلغاء الدعم إلى خفض الأجور، وإضعاف القدرة الشرائية للمواطنين ومشاركتهم في الأسواق المحلية، وتشكيل خطر على الظروف المعيشية للفئات الأضعف اقتصادياً. فعلى إصلاح الدعم أن يحدث فقط في حال تم وضع خطط مستدامة وشاملة للحماية الاجتماعية، وأن يمضي قدماً بشرط الدعم الواسع من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

وبدلاً من الدعوة للتخلص من دعم الطاقة على المدى القريب، ينبغي على صندوق النقد الدولي أن يكيّف توصياته مع الظروف الخاصة بكل بلد، مع مراعاة الحاجة إلى برامج مجدية وفعالة للحماية الاجتماعية. فسكان المنطقة العربية لا يدعون إلى حكومات أصغر، كما يوحي صندوق النقد الدولي، ولكنهم يطالبون بحكومات أكثر فعالية وقادرة على توليد فرص العمل والنمو وإنشاء البرامج الاجتماعية التي تحمي الفئات الضعيفة. في المدى القريب، ينبغي على صندوق النقد الدولي أن يكتفٍ تركيزه على تصميم توصيات للسياسات المالية تسمح ببناء وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية الفعالة، وفي نفس الوقت، رفع مستوى مشاركته المباشرة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، للوصول إلى إجماع اجتماعي واسع حول برامج الإصلاح الاقتصادي. أما تعزيز المشاركة مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، فهو أمر بالغ الأهمية، خاصة عند وضع خطط الحماية الاجتماعية. فمن خلال عملها على مستوى المجتمعات

الغذائية في عام ١٩٧٧ إلى احتجاجات واسعة النطاق، وكذلك تسببت محاولات الأردن لخفض الدعم في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٦ في احتجاجات واضطرابات مماثلة. وبالفعل، نفذت الحكومتان الأردنية والمصرية إصلاحات الدعم في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، على التوالي، واضطرتا إلى إلغائها لاحقاً في كلتا الحالتين بسبب المعارضة الشعبية. وفي سبتمبر ٢٠١٣، أدّى خفض الدعم على الوقود في السودان إلى احتجاجات عنيفة وحملة قمع لاحقة من قبل قوات الأمن، وقد تسببت المواجهات في أكثر من ٥٠ حالة وفاة.⁵ أما اليوم، ووسط تصاعد السخط الاجتماعي والاقتصادي وانعدام الاستقرار السياسي، فمن شبه المؤكد أن محاولات الحكومات للتراجع عن دعم السلع الأساسية ستؤدي إلى ردّة فعل قوية من سكان البلدان العربية.

الإصلاحات الغذائية وتلك المتعلقة بالطاقة، بشل خاص، لا تزال المحرك الأساسي للمشورة حول السياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي إلى الحكومات العربية. والرغم من رجعية دعم الطاقة، لصالح استفادة الأغنياء منها بشكل غير متناسب، فمن المتوقع أن تكون أفقر شرائح المجتمع أكثر عرضة للضرر من جراء إلغائها. وفي المدى القريب، لن يكون تفكيك الدعم بمثابة الدواء الشافي لل صعوبات الكبيرة التي تواجه الميزانية والمالية في معظم الدول العربية. ومن خلال استمراره في الضغط على الحكومات العربية لإلغاء الدعم، يكون صندوق النقد الدولي قد لم يستجب بشكل كافٍ للتغيرات الاجتماعية والسياسية التي تجتاح المنطقة والناجمة عن انتفاضات عام ٢٠١١ والفترة اللاحقة من الاضطرابات.

مع الاعتراف بالاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة والتقلبات الاقتصادية في البلدان العربية، يوصي صندوق النقد الدولي، على نحو متزايد، بخفض الدعم تدريجياً بدلاً من إلغائه بشكل فوري. علاوة على ذلك، لأن تخفيض الدعم سيؤدي حتماً إلى الضرر بالقوة الشرائية للأسر والأفراد ذات الدخل المنخفض، يقوم صندوق النقد الدولي بربط مشورة إزالة الدعم مع دعواته لتنفيذ أو توسيع "شبكات الأمان الاجتماعي"⁶ التي تستهدف الفئات الضعيفة اقتصادياً.

نظرياً، يقترح صندوق النقد الدولي توسيع شبكات الأمان الاجتماعي كوسيلة للتعويض عن الآثار السلبية لإزالة الدعم على الفقراء. لكن، وفي الممارسة العملية، فإن خطط الحماية

فعالية شبكات الأمان الاجتماعي

يقوم صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠١١ بالتشديد على مفهوم الحماية الاجتماعية-الترويج للتحويلات النقدية للفقراء وتطوير استهداف جميع برامج الدعم والرعاية الاجتماعية. وفقاً للصندوق، التحويلات النقدية المباشرة إلى المجموعات ذات الدخل المنخفض يمكن أن تؤدي إلى التخفيف من التداعيات السلبية لإلغاء الدعم وتوفير السند للشرائح السكانية الأكثر عرضة ضد ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

بدل الدعوة للتخلص من دعم الطاقة على المدى القريب، ينبغي أن يقوم صندوق النقد الدولي بتكثيف توصياته مع الظروف الخاصة في بلد، مع مراعاة الحاجة إلى برامج مجدية وفعالة للحماية الاجتماعية.

بالرغم من أن جميع البلدان قيد الدرس تمر بظروفها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة، لكنها تواجه قيوداً مؤسسية وسياسية متشابهة، تحول دون تطوير مخططات حماية قابلة للحياة على المدى القريب. فبرامج الحماية الاجتماعية القائمة تعاني من النقص في النمو ومن عدم كفاية التمويل، والعديد من هذه البلدان تفتقر إلى الهياكل المؤسسية والبيروقراطية اللازمة لإدارة برامج الرعاية الاجتماعية الوطنية. علاوة على ذلك، فإن غياب السجلات وقواعد البيانات الوطنية يعيق مهمة استهداف الفئات ذات الدخل المنخفض. كما تحول المستويات العالية من الفساد المؤسسي وشبكات المحسوبية الراسخة دون الاستهداف الفعال للفئات الفقيرة والمحرومة.

إن تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية هو أمر شاق، ولا سيما بالنسبة لليمن، ذو المؤسسات الضعيفة والعاجزة عن الوصول إلى الفئات الضعيفة. ويؤكد مصطفى نصر من مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) وعرفات الرفيد من مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC) على أن البرامج الاجتماعية القائمة في اليمن لا توفر التغطية الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، ولا يمكنها بالتالي أن تشكل بديل كافية لنظام الدعم. وبالرغم من أن صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن (SWF) قد وصل إلى أكثر من مليون مستفيد في عام ٢٠٠٩، مع دفعات ربعية (٣ أشهر) تراوحت بين ٢٠٠٠ ريال يمني (حوالي ٩.٣١ دولار أمريكي) و ١٢٠٠٠ ريال يمني (٥٥.٨٤ دولار أمريكي)،^٩

المحلية ودرابيتها بالظروف المحلية، يمكن لهذه المجموعات تقديم مساعدة ضرورية في تطوير برامج الرعاية الاجتماعية الشفافة التي يمكنها استهداف الفئات الضعيفة بشكل فعال.

تأملات حول توصيات صندوق النقد الدولي

لأكثر من ثلاثة عقود، كانت مشاركة صندوق النقد الدولي في المنطقة العربية تؤكد على تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، التي شملت، بشكل أساسي، تدابير التقشف المالي مثل تخفيض الديون وخفض الإنفاق والتقليل من الإعانات الحكومية. وقد فشلت هذه السياسات في منع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المنطقة، ونجمت عن مزيد من الهبوط في الأجور، حيث كانت النساء أكثر تضرراً، وأدت إلى الابتعاد عن قطاع الصناعات التحويلية والإنتاجية باتجاه قطاع الخدمات، وهو تحول كبير أدى إلى تضاؤل نشاط الاقتصاد المنتج وكبت النمو الاقتصادي الشامل.^٧ وعلى الرغم من تغيير الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة، تستمر العناصر الأساسية لمشورة صندوق النقد الدولي بالتركيز على ضبط المالية العامة وتخفيض الديون، حيث أفضل طريقة لتحقيقها، وفقاً للصندوق، تكون من خلال إصلاح الدعم.

ويقوم صندوق النقد الدولي بتصوير دعم الطاقة والمواد الغذائية كأدوات للسياسات تؤدي إلى تفاقم الاختلالات المالية، وتشجع على الاستهلاك المفرط للطاقة، وتحد حوافز الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وتحوّل الإنفاق العام بعيداً عن البرامج الاجتماعية الرئيسية.^٨ مع الاعتراف بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية السلبية المحتملة لإصلاح نظام الدعم، يقوم صندوق النقد الدولي اليوم بالدعوة لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي بموازاة خفض الدعم. ومع ذلك، يواصل الصندوق الدعوة إلى إلغاء أنظمة الدعم في جميع أنحاء الشرق الأوسط على المدى القريب، من دون الأخذ بعين الاعتبار وجود خطط بديلة للحماية الاجتماعية. ومثل هذه السياسات لا تناسب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث الهياكل المؤسسية الضعيفة والسكان الذين يتعرضون لضغوطات كبيرة بسبب المستويات العالية من الفقر وارتفاع أسعار السلع الأساسية والانهيار في الأجور.

الأثار التضخمية لإزالة الدعم يمكنها أن تدفع أكثر الفئات عرضة في اليمن إلى مستويات أعمق من الفقر وأن تمنعها من تأمين المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية.

بالرغم من ذلك، فإن نظام التحويلات النقدية المقترح لن يكون قادراً على تلبية احتياجات الفئات الأكثر فقراً وعرضة في مصر. ويؤكد سامر عطاالله، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في القاهرة وعضو "الحملة الشعبية لإسقاط ديون مصر"، إن المعونات النقدية لن تفيد الغالبية العظمى من المصريين الذين يكافحون من أجل تحمل أعباء الاحتياجات الأساسية. ووفقاً لاستطلاع سكاني أجراه مرصد الغذاء المصري في عام ٢٠١٢، فإن ٨٦٪ من المصريين المشمولين بالاستطلاع قالوا إن دخلهم لا يكفي لتغطية جميع احتياجاتهم الشهرية، بما في ذلك الغذاء والكساء والمأوى، وهو ارتفاع من ٧٤٪ في يونيو ٢٠١٢.¹⁵ موضحاً الحالة الأليمة للفقراء في مصر، يشير المرصد أن الأسر الضعيفة التي تكسب دخلاً شهرياً يساوي ٦٩٩ جنيه (١٠٢ دولار أميركي) تنفق ٦٠٪ من دخلها على المواد الغذائية.¹⁶ وبالتالي فإن نظام التحويلات النقدية المقترح هو غير كاف ويعاني من النقص في التمويل، مما يؤكد على ضرورة تحسين طرق الاستهداف ووضع بدائل قابلة للحياة، قبل أن يتم تفكيك نظم الدعم.

بالإضافة إلى عدم كفاية التمويل، يعاني البرنامج الحالي من عدم كفاءة البيروقراطية والفساد وغياب القدرة على استهداف الفئات الضعيفة على نحو كاف.¹⁷ وبالرغم من أن برنامج المساعدة التقنية يسعى إلى إنشاء قاعدة بيانات جديدة للفئات المستهدفة، فإن مخطط الاستهداف المستحدث يعتمد على قواعد البيانات المبنية على البيروقراطية القائمة، والتي تعتمد على المستفيدين من البطاقة التموينية وعلى سجلات المرور والكهرباء لتحديد الفقراء.¹⁸ لكن معظم هذه السجلات تحتوي على أخطاء أو هي غير كاملة. على سبيل المثال، فإن أكثر من ٢٠٪ من الأسر الأكثر عرضة في مصر لا تحمل بطاقة تموينية للاستفادة من الغذاء المدعوم.¹⁹

ما لم يتم تحسين أساليب الاستهداف بشكل كبير وتعزيز القدرات المؤسسية الدولة، فإن التفكيك المرجح للإعانات على المدى القريب سيؤدي إلى تعميق الفقر في مصر. ويمكن لإلغاء الدعم

لكنه فشل في التخفيف من ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في البلاد. ففي عام ٢٠١٢، أفاد ٥٤.٥٪ من سكان اليمن أنهم يعيشون تحت خط الفقر وأشار ٤٥٪ على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي.¹⁰ ومع دخل شهري يتراوح بين ٢٢٢٧٦ ريال (١٠٣.٦٥ دولار أميركي) و٢٥٥٢٢ ريال يمني (١١٨.٧٥ دولار أميركي) تضطر الأسر اليمنية الفقيرة لإنفاق حوالي ٩٨٪ من دخلها على المواد الغذائية الأساسية.¹¹ بالتالي، فإن الآثار التضخمية لإزالة الدعم يمكنها أن تدفع أكثر الفئات عرضة في اليمن إلى مستويات أعمق من الفقر وأن تمنعها من تأمين المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية.

كما تعاني الأردن ومصر أيضاً من عدم كفاية برامج الحماية الاجتماعية. فوفقاً لآمنة فلاح من اتحاد المرأة الأردنية، فإن شبكات الأمان الاجتماعي القائمة وبرامج التحويلات النقدية في الأردن لم تؤدي إلى تحسّن ملحوظ في أوضاع الفقراء. وأشارت إلى أن تقديم المساعدة إلى الفئات ذات الدخل المنخفض يحصل بشكل غير متناسق، كما أن مؤسسات الدولة تكافح من أجل استهداف الفئات المحتاجة نظراً لغياب البيانات السكانية الدقيقة. إضافة إلى ذلك، فقد أكدت فلاح أن بدائل الدعم لم تعالج العوامل المتصلة بالتضخم وتأثير ارتفاع الأسعار في جميع القطاعات.

وفي مصر، مثلاً، فإن برنامج المساعدة التقنية الذي يقوده البنك الدولي -المصمم للإشراف على إصلاح دعم الطاقة وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي- فشل في تطوير تدابير الحماية الاجتماعية الكافية أو بدائل قابلة للتطبيق لأنظمة الدعم. تماشياً مع مشورة صندوق النقد الدولي حول السياسات، فقد هدف برنامج المساعدة التقنية إلى "(أ) إصلاح دعم الطاقة من خلال برنامج لتعديل الأسعار، (ب) الابتعاد عن الإمدادات العامة المدعومة للكهرباء والغاز والتوجه نحو إمدادات عامة-خاصة من شأنها أن تعمل على أساس تجاري، و(ج) وضع دعم شفاف وهادف عند اللزوم."¹² وبموجب شروط الاتفاقية بين شراكة دوفيل والحكومة المصرية في أبريل ٢٠١٣، قام برنامج البنك الدولي بتخصيص ٣٥٪ من منحة الـ ٦.٥ مليون دولار أميركي لتطوير خطط الحماية الاجتماعية، وفي مقدمتها نظام التحويلات النقدية التي تستهدف الفئات ذات الدخل المنخفض.¹³ ويقدر اقتصاديو البنك الدولي أن التحويلات النقدية ستصل إلى ٢٤٠ جنيه مصري (حوالي ٣٥ دولار) للفرد سنوياً.¹⁴

لأن الصعوبات الإدارية والفنية تعيق عملية الاستهداف. وأيضاً، يؤكّد صلاح لميزي، وهو صحفي في "مراقب المغرب"، أنه بعد ثلاثة عقود من برامج التكيف الهيكلي في المغرب، واصلت قطاعات التعليم والصحة بالتعرّض للأزمات الهيكلية، وبالتالي، لا يمكن للمغرب أن تعتمد بشكل كبير على برامجها الحالية للحماية الاجتماعية، والتي تفشل في الوصول إلى أفقر شرائح المجتمع.

جدوى وفعالية الإصلاحات الدعم

بالإضافة إلى عدم وجود خطط حماية بديلة قابلة للحياة، فإن ضعف الهياكل المؤسسية في البلدان العربية والمناخ السياسي المضطرب في المنطقة يعقدان كثيراً مهمة إصلاح الدعم. فأفقر شرائح السكان في المنطقة يواجهون صعوبات متزايدة، ولكن الطبقة الوسطى أيضاً تتعرّض لضغوطات كبيرة متأثرة بالمستويات العالية للبطالة والهبوط في الأجور نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة في المنطقة، من شأن إلغاء الدعم أيضاً أن يؤدي إلى زيادة الضغط على الأسر والأفراد من الطبقة الوسطى، والحد من قدرتها على تحقيق مستوى المعيشة الأساسي، وأن يدفع الكثيرين إلى حافة الفقر. وبالتالي فإن غياب برامج الحماية الاجتماعية الفعالة والبديلة، في مقابل تصاعد الضغوط الاقتصادية، سيزيد من مخاطر انكماش الطبقة الوسطى في المنطقة وإفقارها. لذلك، ينبغي معالجة التحديات الهيكلية والمؤسسية في المنطقة قبل القيام بإصلاح الدعم، إلى جانب تطوير شبكات الأمان الاجتماعي الشاملة والمستدامة.

تعليقاً على الوضع الاقتصادي في الأردن، أشارت آمنة فلاح أن محاولة الحد من العجز المالي من خلال إصلاح نظام الدعم فقط، يمكنه، في أفضل الأحوال، أن يؤدي إلى نتائج مؤقتة قصيرة الأجل. وسيتم استنساخ المعضلات المالية ما لم يتم الجمع بين إصلاح الدعم وبين التعديل الكبير في خيارات السياسة الاقتصادية الكلية. بشكل عام، أكدت فلاح على ضرورة أن يتم ضم أي خطة لإصلاح الدعم في الأردن ضمن برنامج أوسع للإصلاح الاقتصادي. كما دعا أحمد عوض، مدير عام مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، إلى وضع خطة إصلاح شاملة تحافظ على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء عند تخفيض الدعم. وعلى وجه الخصوص، أوضح عوض أن خطط الحماية الاجتماعية يجب أن تنظر إلى القطاع غير الرسمي الشاسع في الأردن، الذي وظّف نحو ٤٤% من مجموع القوى العاملة في البلاد في عام

في مصر أن يكون ضاراً، خاصة بسبب حالة الوهن التي يعاني منها الاقتصاد المصري، تحت ضربات انعدام الاستقرار السياسي وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي وشلل صناعة السياحة.

وبالرغم من أن مستويات الفقر في تونس والمغرب لا تقارب تلك في مصر أو اليمن، لكنهما لم تقومان بتطوير بدائل عملانية أو مستدامة لأنظمة الدعم. فبرامج الحماية الاجتماعية الحالية في تونس، وفقاً لصلاح الدين الجورشي، المستشار الإقليمي في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لا تزال غير قادرة على لعب دور هام في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية، نظراً لانفصال البرامج القائمة عن خطة شاملة للتنمية. لهذا السبب، فإن آثار شبكات الأمان تبقى مؤقتة ومحدودة. وأشار سامي العوادي، وهو ممثل عن الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) والأمين العام للاتحاد العام للتعليم العالي والبحث العلمي، أن شبكات الأمان الاجتماعي الفعالة يمكنها أن تكون بديلاً عن برامج الدعم، إذا ما تم إجراء عملية الاستهداف بشفافية تامة وبمشاركة المنظمات غير الحكومية. وبالرغم من أن خفض الدعم يمكن أن يخفف من تعقيدات الميزانية في تونس، فقد شدد العوادي أن هذه التدابير من شأنها أن تفرض عبئاً إضافياً على الفقراء، وهي المجموعة التي يُعتبر استهدافها بالغ الصعوبة وهي الأكثر حاجة للحماية الاجتماعية.

نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة في المنطقة، من شأن إلغاء الدعم أيضاً أن يؤدي إلى زيادة الضغط على الأسر والأفراد من الطبقة الوسطى، والحد من قدرتها على تحقيق مستوى المعيشة الأساسي، وأن يدفع الكثيرين إلى حافة الفقر.

أما في المغرب، فيقول الدكتور محمد سعيد السعدي، كاتب الدولة السابق للرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، أن شبكات الأمان الاجتماعي ذات الاستهداف الجيد قد تؤدي إلى التعويض عن أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية على القدرة الشرائية للطبقات الأكثر فقراً في المجتمع. ومع ذلك، فإن تدابير الحماية الاجتماعية هذه يجب أن تموّل بشكل كامل وأن تكون وقادرة على الوصول إلى الفئات الضعيفة، وعلى مواكبة معدلات التضخم العالمية. ومع ذلك، فقد شدد السعدي على أن آثار شبكات الأمان على الطبقات الوسطى والاستهلاك المحلي يمكن أن تبقى سلبية. فشبكات الأمان الاجتماعي لا تمثل بدائل مثالية للدعم،

٥٠٪ (من ١.٥ مليار جنيهه إلى ٠.٧ مليار جنيهه)، في حين شهد الدعم الزراعي انخفاصاً قدره ٧٥٪ (من ٢.٣ مليار جنيهه إلى ٠.٥٧ مليار جنيهه).²⁴ فعلى الرغم من احتلاله أدنى جزء من الموازنة العامة مقارنة بالقطاعات الأخرى المدعومة، فقد حصل دعم الطاقة على أعلى نسبة من التخفيضات. وبالتزامن مع المستويات العالية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإن هذه التخفيضات ستهدد بدفع الأسر ذات الدخل المنخفض نحو مزيد من الفقر.

قام صندوق النقد الدولي بتقديم نفس المجموعة الأساسية من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة إلى الحكومات العربية والتي تركزت حول ضبط أوضاع المالية العامة وإصلاح الدعم، بالرغم من التغييرات الهائلة التي أدخلتها انتفاضات الشعوب والتحولت التي تلتها.

مع الإشارة إلى الآثار الضارة لإزالة الدعم على الفئات الضعيفة، أكد محمد جاد، وهو صحفي اقتصادي في صحيفة الشروق المصرية، أن خطط ضبط أوضاع المالية العامة ودعم الإصلاح عليها أن تشمل ضمانات سياسة للحفاظ على مستوى مقبول من الرفاهية لجميع السكان. وحث جاد على أن يتم النظر في التدابير البديلة والأكثر إنصافاً لتحقيق الاندماج المالي، مثل فرض ضريبة تصاعديّة على الدخل أو الضرائب على القطاع المالي والشركات. ودعا جاد إلى "نظام إصلاح يصون القوة الشرائية للفقراء كي لا تقع في الركود الاقتصادي"، والذي من شأنه أن يتعارض مع النتيجة المرجوة لسياسات الإصلاح المالي.²⁵

وتعليقاً على استعداد المغرب لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالدعم، أوضح د. السعدي أن الإصلاحات المقترحة تمثل الحل السهل والمؤقت لخفض العجز في الميزانية، ولكن، مما لا شك فيه، أنها ستؤدي إلى التضخم وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين. وفي حال تم اعتماد الإصلاحات على الدعم، أكد د. السعدي على الحاجة إلى إعادة تكوين النظام الضريبي في ذات الوقت، وذلك في قطاعات التصنيع والزراعة والخدمات فالإيرادات الإضافية من خلال زيادة الضرائب في هذه القطاعات يمكنها أن تساعد في تمويل برامج الحماية الاجتماعية البديلة للطبقات الفقيرة والأكثر عرضة للتضرر من إلغاء الدعم.

٢٠١٠.٢٠ وفقاً لعوض، يفتقر العمال في القطاع غير الرسمي عادة إلى إمكانية الحصول على الخدمات العامة والإعانات الاجتماعية، فعلى مخطط الحماية الاجتماعية القابل للتطبيق استكشاف طرق الوصول إلى العمال في القطاع غير الرسمي، وخاصة أولئك الذين يعيشون في الفقر والذين لا يمكنهم تحمّل ارتفاع الأسعار نتيجة لإلغاء الدعم. ونظراً لهذه التحديات، اقترح عوض بعض البدائل مثل تخفيض الإنفاق العسكري، الذي يشكل جزءاً كبيراً من الإنفاق العام في العديد من البلدان العربية.²¹

ويشكّل الفساد المؤسسي عقبة أخرى، وهو يحول دون الاستهداف والتوزيع الفعال للخدمات الاجتماعية أو التحويلات النقدية.²² وعوضاً عن تخفيف الضغط على الفقراء، قد تؤدي التحويلات النقدية إلى ملء جيوب المسؤولين الفاسدين أو النخب المحلية. بالتركيز على مشكلة الفساد في اليمن، أكد مصطفى نصر على أهمية معالجة الفساد ووضع تدابير الشفافية قبل القيام بأي مبادرات شاملة لإصلاح الدعم، وأضاف أن الحد من الدعم في ظل وجود الفساد من المرجح أن يزيد الفقر ويقوّض قدرة الحكومة على توفير الخدمات للفقراء. علاوة على ذلك، أشار الرفيد أن العجز المالي في اليمن هو نتيجة للفساد في القطاع العام إلى حد كبير، وخاصة القطاعات التي تولّد الإيرادات للحكومة. وأدرج الرفيد عوامل أخرى تساهم في العجز المالي، بما في ذلك الحكم غير الكفؤ، والتوزيع غير الفعال للموارد، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، والمستويات غير المستقرة للنفقات العامة الناجمة عن نزوب النفط.

بشكل عام، فإن الوضع السياسي في اليمن يستمر بالتقلب وهو عاجز عن تحمّل المزيد من الصدمات الاقتصادية نتيجة لخفض الدعم على المدى القريب. وقد أكد المسؤول البارز في البنك الدولي ميرزا حسن هذه النقطة فخلال زيارة قام بها مؤخراً إلى اليمن، محذراً من أن إزالة الدعم قد يشكّل تهديداً لمؤتمر الحوار الوطني في اليمن وعملية الانتقال السياسي فيه.²³

وفي مصر، أدى تنفيذ خفض دعم الطاقة مؤخراً إلى أعباء شديدة على القطاعات الفقيرة والضعيفة. التزاماً بالتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة لصندوق النقد الدولي، قامت الحكومة المصرية بخفض دعم المنتجات البترولية سنوياً (من العام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٢٠١٣/٢٠١٢) بنسبة ٢٥٪ لتصل إلى تخفيض قدره ٢٥ مليار جنيهه. وخلال هذه الفترة، تم تخفيض الدعم على الغاز المنزلي بنسبة

وقد تكون تجربة الأردن مع تنفيذ إصلاحات الدعم هي الأكثر اضطراباً؛ فقد واجهت محاولات الحكومة الأردنية لإصلاح نظام الدعم في كل من العام ١٩٨٩ والعام ١٩٩٦ معارضة شعبية واسعة النطاق، اضطرت الحكومة على إثرها إلى إعادة تفعيل الدعم وتقديم تنازلات سياسية للمواطنين الساخطين. وبعد التجربة الأخيرة لإصلاح الدعم في البلاد في عام ٢٠١٢، اندلعت الاحتجاجات في عمّان وعدد من مدن المحافظات.³⁰ وأخيراً، ولّدت إصلاحات دعم الوقود في اليمن عام ٢٠٠٥ احتجاجات أسفرت عما لا يقل عن ٣٦ قتيلاً.³¹

وسط التزايد في عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، والاضطرابات السياسية الطويلة الأمد، فإن أي محاولة جادة لإصلاح الدعم من المرجح لها أن تثير ردّات فعل شعبية واسعة. في الواقع، تؤكد بيانات الرأي العام الحديثة أن الحدّ من الدعم لا يحظى بشعبية بين سكان المنطقة. فقد وجد استطلاع أجرته مؤسسة غالوب في ٢٠١٢ معارضة ساحقة ضد تخفيض دعم الغذاء بين الذين تم استطلاعهم في مصر والأردن وتونس، وإذا ما اضطروا للاختيار بين المنتجات التي يجب دعمها، فإن نسبة كبيرة منهم ستختار منتجات الوقود.³² وعند سؤالهم عن تخصيص الأموال العامة التي يتم توفيرها من خلال الحد من الدعم، فضّلت الأغلبية الكبيرة في كل بلد إعادة توزيع الأموال على الفقراء وعلى الخدمات العامة، وتحديدًا خدمات التعليم والرعاية الصحية. وبالتالي، فمن غير المرجح أن يدعم سكّان البلدان العربية جهود إصلاح الدعم، إلا في حال تمّ وضع آليات إعادة توزيع وبرامج حماية اجتماعية عمليّة وفعّالة.

مردداً رأي د. السعدي، اعتبر صلاح لميزي أن مقترحات صندوق النقد الدولي لإصلاح الدعم من شأنها أن تزيد من معدلات البطالة الوطنية وأن تبطئ النمو الاقتصادي، حيث ستؤدّي إلى إيفاق أو خفض إنتاج الوحدات الصناعية غير القادرة على تحمّل الأعباء الإضافية لارتفاع الأسعار. كما انتقد لميزي الميل العام لدى الحكومات نحو الاقتراض، من أجل خدمة ديونها، بينما هي تتهرب من إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، واقترح مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، مثل وضع نظام للضرائب التصاعدية يستهدف الشركات والمزارع الكبيرة، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتوفير الخدمات العامة المجانية للفئات الضعيفة، واعتماد مصادر الطاقة المتجددة كبديل لاستهلاك النفط والغاز الطبيعي.

المعارضة المجتمعية لإصلاح الدعم

لطالما أثارت توصيات صندوق النقد الدولي حول إصلاح نظام الدعم الاستياء الشعبي، عندما تم اعتمادها وتنفيذها قبل الحكومات العربية، وأدّت إلى الاحتجاجات وأعمال الشغب والاضطرابات الاجتماعية. وقد اندلعت الاحتجاجات خلال زيارة صندوق النقد الدولي لمصر في أبريل ٢٠١٣، حيث تظاهرت مجموعة واسعة من الحركات الاجتماعية والنقابات والأحزاب السياسية ضد سياسات إصلاح الدعم المقترحة من الصندوق.²⁶ وقد أعلنت هذه المجموعات عن وجود صلة مباشرة بين تلك السياسات وتقييد الوصول إلى الإمدادات الغذائية في مصر. وتُظهر لقطات من هذه الاحتجاجات أن المتظاهرين في المسيرات المناهضة للصندوق في وسط القاهرة، رفعوا أرغفة الخبز رمزاً لتأثير إزالة الدعم عن أسعار المواد الغذائية.²⁷ وكانت مسيرات مماثلة قد انطلقت في نوفمبر ٢٠١١.²⁸ تخلص إيزابيل أورتيز، مدير برنامج العدالة الاجتماعية العالمية في مبادرة حوار السياسات، إلى أن إلغاء دعم المواد الغذائية في دول المنطقة أسهم في زيادة حالات الجوع وسوء التغذية في بيئات تعاني أصلاً من انعدام الأمن الغذائي.²⁹

وقد مرّت تونس والمغرب والأردن واليمن بتجارب متوازية نتيجة إصلاحات الدعم التي تقودها الحكومة. فقد أثار إلغاء الحكومة التونسية لدعم الخبز في ديسمبر ٢٠١٠ اضطرابات اجتماعية واحتجاجات في الشوارع، ما مهّد الطريق أمام "ثورة الياسمين" في يناير ٢٠١١. وكذلك، أدى تنفيذ المغرب لتدابير التقشف المدعومة من صندوق النقد الدولي إلى اندلاع الاحتجاجات في فبراير ٢٠١١.

خلاصة وتوصيات

من التحديات السياسية. بالرغم من ذلك، قام صندوق النقد الدولي بتقديم نفس المجموعة الأساسية من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة إلى الحكومات العربية، والتي تركزت حول ضبط أوضاع المالية العامة وإصلاح الدعم، بالرغم من التغييرات الهائلة التي أدخلتها انتفاضات الشعوب والتحولت التي تلتها.

لقد تبنت هذه الحركات الشعبية نهج الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرارات كأحد المطالب الرئيسية، وهناك حاجة في جميع بلدان المنطقة لنقاش علني حول سياسات الإصلاح الاقتصادي بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني. بالرغم من ذلك فإن مشورة الصندوق إلى الدول العربية بشأن السياسات تفتقر إلى المشاركة الشعبية والتمثيل الفعال لأصوات المواطنين. ومن خلال إهمال المشاركة الفعالة مع المنظمات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فإن التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة لصندوق النقد الدولي لا تحظى بشعبية بين شرائح واسعة من المجتمع، عند القيام بتنفيذها.

وبالرغم من حديث الصندوق عن دعمه لتعزيز المشاركة مع المجتمع المدني، فإن التزامه تاريخياً بها كان خطابياً إلى حد كبير. وقد سلط معظم ممثلي المجتمع المدني في المقابلات الضوء على انفصال الصندوق عن السكان المحليين، وأكدوا على أن تدخل الصندوق عادة ما يقفز تماماً فوق المجتمع المدني في البلدان قيد الدراسة. فالمشاورات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمعية المحلية تُعدّ حيوية في وضع خطط التنمية الوطنية وخطط الحماية الاجتماعية ذات الأهداف المحدد. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة المجتمعية الأوسع هي أمر ضروري لتكوين توافق بين الآراء بشأن جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي ولتجنب آثار معارضة شعبية للتعدّيات الاقتصادية الصعبة الناجمة عن إزالة الدعم.

في ظل غياب خطط الحماية الاجتماعية الصلبة أو التدابير البديلة للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار السلع الأساسية، فإن إلغاء الدعم سيحط من الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر عرضة. ومن منظور حقوق الإنسان، كثيراً ما يتم الحديث عن فشل لصندوق النقد الدولي في حساب الآثار السلبية المحتملة لإزالة الدعم على الطبقات الدنيا والمتوسطة. في الواقع، وبشكل عام، اتفق ممثلو المجتمع المدني الذين تمّت مقابلتهم لهذا التقرير على سياسات الدعم المدعومة من صندوق النقد الدولي تفضل في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في البلدان العربية.

فالدعم يعمل على التخفيف عن المواطنين أعباء ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وبالتالي فهو يحمي الفقراء من آثار التغييرات والصعوبات المالية العالمية. وبالرغم من كون دعم الطاقة، باعتراف الجميع، هو أحد التدابير التراجعية التي تؤدي إلى تحويل الاستفادة إلى الأغنياء، فإن هذا الإنفاق غير الفعال للأموال العامة يستلزم إصلاح سياسات دعم الطاقة على المدى الطويل، ولكن البيئة السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة العربية تحدّر من الإصلاح القريب المدى.

من الناحية النظرية، فإن الإزالة التدريجية للدعم عن الطاقة، بموازاة تنفيذ تدابير واسعة النطاق وذات استهداف محدد للحماية الاجتماعية، سيؤدي إلى إعادة تكوين الإنفاق العام بطريقة تخدم الغالبية العظمى من المواطنين. ولكن، في الممارسة العملية، فإن خطط الحماية الاجتماعية القائمة في البلدان العربية لا تزال غير ممولة بشكل كاف، وتم تخطيطها بشكل سيء، وهي تفتقر إلى القدرة المؤسسية للوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -حيث معظم البلدان تُعدّ مستوردة صافية للأغذية، وجزء كبير من السكان يعاني من الفقر والبطالة وانخفاض الأجور، وحيث تتصارع الحكومات مع تصاعد الاضطرابات -فإن إلغاء الدعم بشكل سريع يفتقد إلى التقييم، قد يحمل عواقب اجتماعية اقتصادية شديدة على المواطنين الأكثر ضعفاً في المنطقة.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية بعيدة عن التماثل، حيث تواجه كل دولة مجموعة خاصة

التدابير التي من شأنها خلق الحيز المالي اللازم لإجراء إصلاحات شاملة وأوسع نطاقاً ووضع سياسات مستدامة للحماية الاجتماعية.

الإفصاح العلني عن التفاصيل مشاركات صندوق النقد الدولي في البلاد العربية عن المفاوضات التي يجريها مع الحكومات. فمن شأن زيادة الشفافية المحيطة بالاجتماعات الثنائية للصندوق زيادة الوعي العام حول الإصلاحات الاقتصادية وخلق توافق مجتمعي أوسع فيما يخص خطط الإصلاح.

- تحويل توصيات الصندوق السياسية إلى الحكومات العربية بعيداً عن سياسات تصحيح أوضاع المالية العامة قريبة المدى ونحو تقوية القطاعات الاقتصادية المنتجة وبرامج الحماية الاجتماعية.
- الامتناع عن التوصية بدفع الأجنداث الموسعة لإعادة هيكلة نظم الدعم في أوقات الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية. يتعين على الصندوق إعطاء أولوية أكبر لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في المنطقة العربية خلال فترات الاضطرابات.
- تجنب فرض أجنداث إصلاح عمومية على الحكومات في المنطقة العربية، والعمل على تصميم أي توصيات سياسية بحيث تناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، وتأخذ بعين الاعتبار الرؤى التنموية الوطنية والتي تمت على المستوى المحلي والتي تهدف إلى مزيد من التضامنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والالتزام بالمعايير العالمية لحقوق الانسان
- تعديل التوصيات حول شبكات الأمان الاجتماعي، وفقاً للظروف السياسية والمؤسسية الخاصة بكل بلد. وعلى توصيات الصندوق في هذا المجال الأخذ بعين الاعتبار إلى حد كبير قوة وقدرة مؤسسات الدولة، ومستويات الفساد، ووجود قواعد بيانات وطنية لتحديد الأسر والأفراد المحتاجين للحماية الاجتماعية.
- على الصندوق الإجابة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المتوقعة لإلغاء الدعم والتي قد تصيب الأفراد والأسر وذات الدخل المنخفض والمتوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار مسائل الأجور، والقدرة الشرائية، والمشاركة في الأسواق المحلية، ومستويات الفقر.
- حث الحكومات الوطنية على التشاور مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية، المحليات قبل اعتماد أجنداث إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وخطط التنمية الوطنية، وخاصة فيما يخص إنشاء نظم شبكات الحماية الاجتماعية
- العمل مع الحكومات الوطنية لتطوير بدائل أخرى للإصلاحات الاقتصادية قصيرة الأمد غير تفكيك نظم الدعم، مثل تخفيف أعباء الديون، وضع وتصميم أنظمة ضرائب التصاعدية، أو تخفيض النفقات العسكرية، وغيرها من

الملحق (أ) : تحليل مشورة صندوق النقد الدولي المقدمّة إلى عدد من البلدان العربية

بمواجهة الضغوط الاجتماعية المتزايدة خلال الانتفاضات العربية في عام ٢٠١١، قامت السلطات الأردنية بوضع زيادة كبيرة على تمويل دعم الطاقة في نفس العام، وذلك من ٦٧ مليون دينار إلى ٥٦٧ مليون دينار.³⁹ وفي يوليو ٢٠١٢، وافق الصندوق على إقراض الأردن ٢ مليار دولار لدعم "أجندة الأردن لضبط أوضاع المالية العامة المقبولة اجتماعياً".⁴⁰ وفي وقت لاحق، في نوفمبر ٢٠١٢، قامت السلطات بإلغاء الدعم عن الغاز النفطي المسال بهدف خفض العجز المالي وتأمين الحصول على قرض صندوق النقد الدولي.⁴¹ وقد اشتعلت الاحتجاجات في عمّان ومدن المحافظات الأخرى نتيجة لذلك، وارتفعت أسعار الغاز المعبأ (المستخدم في الطبخ) بأكثر من ٥٠٪، ووقود الديزل والكيروسين (المستخدمة في النقل والتدفئة) بنسبة ٣٣٪.⁴²

المغرب

لقد حددت تقارير خبراء صندوق النقد الدولي حول المغرب مراراً وتكراراً الدعم عن السلع الأساسية (وخاصة المواد الغذائية والوقود) على أنها من العقبات التي تحول دون الاندماج المالي والتي تقوم بتحويل الأموال بعيداً عن الاستثمار العام والإنفاق على التعليم.⁴³ في هذا السياق، قام الصندوق ببحث السلطات المغربية على بدء إصلاح نظام الدعم في البلاد وتخفيفه تدريجياً على الوقود والمواد الغذائية.⁴⁴

في عام ٢٠٠٩، قامت السلطات المغربية بتخفيض حجم القمح المدعوم، كجزء من برنامج تجريبي يهدف إلى توزيع المساعدات النقدية الموجهة. وقد أظهر هذا البرنامج نية الحكومة المغربية لاستبدال نظام الدعم الشامل بنظام شامل للحماية الاجتماعية يستهدف الفئات الضعيفة من السكان. وقد تصورت السلطات أنه يمكن متابعة هذه الإصلاحات على المدى المتوسط، وإن كانت صعبة سياسياً، شرط ألا تتجاوز الـ ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.⁴⁵ ولكن في ظل ارتفاع أسعار السلع العالمية وتزايد الاضطرابات الداخلية في عام ٢٠١١، واصلت السلطات المغربية دعم الوقود، بما في ذلك غاز البوتان، وأبقت على دعم بعض المواد الغذائية. وقد منح الصندوق الأولوية لإصلاح دعم الطاقة على دعم المواد الغذائية، مدعياً أن دعم المواد الغذائية هو أقل تكلفة وأفضل استهدافاً من دعم الوقود وغاز البوتان.⁴⁶

رغزت توصيات صندوق النقد الدولي إلى الحكومات العربية على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة ضبط أوضاع المالية العامة، وتعزيز المرونة الاقتصادية أمام الصدمات الخارجية. وقد كان إصلاح نظام الدعم، مع التركيز على التخلص التدريجي من الدعم على الغذاء والوقود لصالح شبكات الأمان الموجهة، أحد التوصيات السياسية المركزية التي تقدّمت بها تقارير خبراء الصندوق إلى الدول العربية المشمولة في هذه الدراسة، واستمرت التوصيات ذاتها على الرغم من السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، بما في ذلك في مراحل ما قبل وما بعد انتفاضات الشعوب التي بدأت في عام ٢٠١١.

الأردن

في الأردن، أوصى موظفو صندوق النقد الدولي بضبط الإنفاق وتدابير التقشف المالي، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالدعم، لخفض العجز المالي فضلاً عن الدين الوطني. ومنذ عام ٢٠٠٥، بدأ الأردن في الإلغاء التدريجي للدعم،³³ وبحلول فبراير ٢٠٠٨، تمّ إلغاء الدعم على الوقود، باستثناء الغاز النفطي المسال (LPG).³⁴ وقد رافق ذلك تنفيذ آلية لتعديل الأسعار على أساس الصيغة التلقائية، والذي يسمح لتقلب أسعار النفط العالمية أن ينعكس على أسعار النفط المحلية.³⁵ ونتيجة لإلغاء الدعم في ٢٠٠٨، ارتفعت أسعار النفط في الأردن بنسبة ٤٧.٥٪، وزاد الإنفاق الاجتماعي على الفئات الضعيفة من خلال تدابير التعويض (حوالي ٣.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بما في ذلك ارتفاع الرواتب ومعاشات التقاعد في القطاع العام، والمساعدات النقدية، والمساعدة من خلال صندوق المعونة الوطنية، فضلاً عن المساعدات للمزارعين.³⁶ واستمر هذا حتى عام ٢٠١٠، عندما قام الصندوق بتشجيع السلطات على إجراء مزيد من ترشيد الإنفاق لتحقيق المزيد من الاندماج المالي،³⁷ ونصح السلطات بالإلغاء التدريجي للدعم على غاز البترول المسال والقمح وعلى إعادة النظر في جدول التعرفة الجمركية للكهرباء. وإلى جانب هذه التدابير، عملت السلطات على تعزيز كفاءة وعملائية صندوق المعونة الوطنية من خلال تطوير شروط واضحة للأهلية وتحسين آليات الاستهداف.³⁸

في عام ٢٠١٢، ارتفع العجز في ميزانية المغرب إلى ٧.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، يرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع تكاليف الدعم، التي وصلت إلى ٦.٣ مليار دولار أمريكي في العام ذاته.⁴⁷ وفي آب ٢٠١٢، وافق صندوق النقد الدولي على قرض بمبلغ ٦.٢ مليار دولار للمغرب لمدة سنتين،⁴⁸ شرط أن يقوم المغرب بتقليص الدعم.⁴⁹ وعلى وجه التحديد، قام الصندوق بحث السلطات المغربية على الحد من الدعم الذي كلف الخزانة العامة ٥٣.٣٦ مليار درهم (٦.٣ مليار دولار) في عام ٢٠١٢، أو ٦.٤٪ من الناتج الاقتصادي للمغرب.⁵⁰

تونس

وقد أكدت السلطات التونسية أنها ستستخدم أموال الصندوق لسد العجز في الحساب الجاري لتونس، والذي أصبح عميقاً بسبب انخفاض الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ومن أجل الإنفاق الإضافي على الأجور العامة نتيجة لزيادة المطالب الاجتماعية.⁶²

اليمن

توصيات صندوق النقد الدولي لليمن ركزت باستمرار على تحقيق الاستدامة المالية وتقليل العجز المالي من خلال ترشيد النفقات وتخفيض الدعم على الوقود.⁶³ وقام الصندوق بالحث على التكييف المالي الواسع النطاق، نظراً لمستويات الإنفاق غير المستدامة في اليمن وأزمة نزوح احتياطي النفط التي تلوح في الأفق.

في ٢٠٠٧، تضمّن أحد السيناريوهات التي صممها خبراء الصندوق إلغاء الدعم قبل نهاية ٢٠١٠، والاستعاضة عنها ببرامج الحماية الاجتماعية، على أن صندوق الرعاية الاجتماعية بإدارتها.⁶⁴ وقد أدخلت السلطات بعض التخفيضات على دعم الوقود في أغسطس ٢٠٠٨، وقامت برفع أسعار الديزل لصناعات محددة (أي شركات الخرسانة وال فولاذ).⁶⁵

وخلال الربعين الأولين من عام ٢٠٠٨، قام التضخم السريع في أسعار المواد الغذائية (٢٢٪ في المتوسط)⁶⁶ وارتفاع أسعار السلع الأساسية بدفع الحكومة للتدخل في سوق القمح عن طريق

بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فإن دعم الغذاء والوقود في تونس، الذي قُدّر بنحو ٧.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، هو أمر غير قابل للاستمرار نظراً للاحتياجات الهيدروكربونية المحدودة في البلد، واستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود.⁵¹ وبالتالي، نصح الصندوق السلطات التونسية بأن تستبدل نظام الدعم بشبكة أمان أكثر توجيهاً على المدى المتوسط، لكي تتمكن تونس من الحفاظ على استدامة المالية العامة، والحد من تعرضها للصدمات، ومهيد الطريق للإنفاق الإضافي على الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية.⁵² ففي عام ٢٠٠٩، قام الصندوق بتسليط الضوء على أهمية مواصلة جعل دعم المواد الغذائية والوقود أكثر انسيابية، من أجل الحفاظ على الحيّز المالي اللازم للتصدي لأثار الصدمات على الطلب الكلي.⁵³ وكانت تونس قد أنشأت بالفعل شبكة أمان اجتماعي واسعة نسبياً، لذلك يتوقع الصندوق أن تجري عملية الإصلاح على نحو سلس.⁵⁴

وفقاً لنصيحة الصندوق، قامت السلطات بالتخفيف من السياسات المالية في عام ٢٠٠٩، وذلك من خلال إطلاق مشاريع الاستثمار العام واحتواء الإنفاق الجاري في الوقت ذاته، بما في ذلك الإنفاق على الدعم.⁵⁵ بالإضافة إلى ذلك، أدخلت السلطات التونسية آلية لتعديل أسعار المنتجات البترولية المحلية في أوائل ٢٠٠٩.⁵⁶

وقد حافظ الصندوق على تركيزه على إصلاح الدعم في توصياته إلى السلطات التونسية، وفي عام ٢٠١١، دعا إلى خفض التدريجي للدعم على المواد الغذائية والطاقة، بالتزامن مع التوسع في

زيادة المعروض من السلع وبيعها مباشرة للجمهور لخفض التكاليف على المستهلك.⁶⁷ وقام تقرير خبراء الصندوق العام ٢٠٠٩ بنصح اليمن بالقضاء تدريجياً على دعم الوقود بين ٢٠٠٩ و٢٠١١، بالتزامن مع إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي والشروع في حملة توعية عامة تهدف إلى حشد الدعم لبرنامج الإصلاح.⁶⁸ ووفقاً لوزير التخطيط محمد السعدي، فإن اليمن تتوقع موافقة على اتفاقية قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة ٥٥٠ مليون دولار في أوائل ٢٠١٤.⁶⁹

مصر

نفذت مصر سياسة برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة (ERSAP) مع صندوق النقد الدولي منذ أوائل التسعينات، والذي يهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من العجز في المالية المحلية والأجنبية، وكذلك النفقات (الأجور العامة والخدمات الحكومية والدعم)، وإلى زيادة إيرادات الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة.⁷⁰ وخلال عقد من الزمن، تم التخلي عن الإصلاحات بسبب الصدمات الداخلية والخارجية، ولكنه تم إعادة احيائها في عام ٢٠٠٤، مع التركيز على تحرير التجارة وإصلاح الدعم.⁷¹ ولكن نظراً للأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، لم يتم إعادة تنشيط برنامج ERSAP بشكل كامل.

في عام ٢٠٠٨، أوصت الاستشارة الخاصة بالمادة الرابعة مصر على خفض الدعم على الغذاء والوقود ونفقات الرعاية الصحية.⁷² ودعا تقرير الفريق إلى إعادة النظر بنظام الدعم بحيث "سيتم استبدال دعم المواد الغذائية العيني تدريجياً بنظام للتحويلات النقدية".⁷³ لكن الصندوق أقر بأن "القدرة على استهداف [الفئات الضعيفة] على نحو كاف سوف تستغرق وقتاً أطول لتطويرها"،⁷⁴ ومع ذلك فقد دعا للانتقال إلى نظام التحويلات النقدية في المدى القريب. ومنذ عام ٢٠١١، يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء مفاوضات الديون مع الإدارات المصرية المتعاقبة لخفض دعم المواد الغذائية والوقود ولتنفيذ تدابير التقشف المالي الأخرى. وقد فشل القرض في التحقق بسبب غياب الدعم الشعبي والصعوبات المحيطة بالأزمة السياسية المستمرة في البلاد.⁷⁵

الملحق ب: قائمة بالمقابلات مع ممثلي المجتمع المدني

الاسم	المنظمة	البلد
محمد جاد	صحيفة الشروق	مصر
سامر عطاالله	الجامعة الأميركية في القاهرة، الحملة الشعبية لإسقاط ديون مصر	مصر
أحمد عوض	مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية	الأردن
أمنة فلاح	اتحاد المرأة الأردنية	الأردن
محمد سعيد السعدي	كاتب الدولة السابق للرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة	المغرب
صلاح مليزي	مراقب المغرب	المغرب
صلاح الدين الجورشي	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية	تونس
سامي العوادي	الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام للتعليم العالي والبحث العلمي	تونس
عرفات الرفيد	مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان	اليمن
مصطفى نصر	مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي	اليمن
رأفت الأخالي	مؤسسة رنين اليمن	اليمن

الهوامش

1. يقدر صندوق النقد الدولي أن دول المنطقة صرفت ٢٤٠ مليار دولار تقريباً، قبل الضرائب، على دعم الطاقة في عام ٢٠١١ (يقاس الدعم على أساس الفرق بين قيمة الاستهلاك في العالم والأسعار المحلية). وهذا يصل إلى حوالي ٨.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنطقة، وهو يمثل حوالي ٥٠٪ من دعم الطاقة حول العالم. أنظر، "إصلاح دعم الطاقة"، صندوق النقد الدولي، ٢٧ مارس ٢٠١٣، <http://www.imf.org/external/np/fad/subsidies/index.htm> (آخر زيارة في ٢٤/١/٢٠١٤).
2. المرجع السابق.
3. للمزيد، "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحديد المسار القادم"، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مايو ٢٠١٣، ص ٦-٢.
4. الملحق "ب" يقدم لائحة بالمنظمات والأفراد الذين تم استشارتهم لهذا التقرير.
5. "احتجاجات الوقود في السودان: ٥٠ قتيل بالرصاص"، أخبار بي بي سي، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣، <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-24297347> (آخر زيارة في ٢٤/١/٢٠١٤).
6. شبكات الأمان الاجتماعي تتضمن، مثلاً، إجراءات لضمان الدخل الأساسي (التحويلات النقدية والمعاشات التقاعدية وإعانات الأطفال، والإجراءات المتعلقة بالمرضى والعاطلين عن العمل) وللوصول للخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والمياه والتعليم بأسعار معقولة. لنقاش حول مفهوم الحماية الاجتماعية، راجع إين إهمكي وما را سكالتر، تعزيز الضمان الاجتماعي في الأزمات الاقتصادية: الحاجة إلى أرضية للحماية الاجتماعية، مؤسسة فريدريش إيبتر، ورقة موجز ١٤، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٥-٦؛ و"هل يمكن البلدان المنخفضة الدخل تحمل كلفة الضمان الاجتماعي الأساسي؟"، دائرة الضمان الاجتماعي في مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨، ص ٢-٣.
7. "كتاب المصادر للشباب حول التنمية المستدامة"، المؤسسة العالمية للتنمية المستدامة، وينيبغ، ١٩٩٥، <http://www.iisd.org/youth/ysbk077.htm> (آخر زيارة ٣١/١/٢٠١٤).
8. "إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات"، صندوق النقد الدولي، ٢٨ يناير ٢٠١٣، <https://www.imf.org/external/arabic/np/pp/2013/012813a.pdf> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
9. صندوق الرعاية الاجتماعية، ٢٠٠٩، <http://www.swf.gov.ye/swf/swfarib/swfar11.htm> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
10. "اليمن: عرض عام"، البنك الدولي، سبتمبر ٢٠١٣، <http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
11. "صيف أسعار الغذاء المرتفعة والهواء الساخن: اجتماع لجنة الأمن الغذائي حيوي لمكافحة الجوع"، مشورة أوكسفام الإعلامية، ١٢ أكتوبر ٢٠١٢، <http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/summer-of-high-food-prices-and-hot-air-cfs-media-advisory-121012.pdf> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
12. "مشروع وثيقة تقييم مسبق حول المنحة المقترحة بقيمة تعادل ٦.٥ مليون دولار أميركي من صندوق التحوّل للشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جمهورية مصر العربية"، البنك الدولي، تقرير رقم ٧٦٤٧١-مصر، ١٧ أبريل ٢٠١٣،

28. في رسالة إلى الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٢، اعترضت الأحزاب السياسية المصرية، والنقابات العمالية، وجماعات حقوق الإنسان، والحركات الاجتماعية على تنفيذ إصلاحات اقتصادية وطنية في ظل غياب برلمان منتخب وخطة شاملة لإدارة آثار الإصلاحات المقترحة. "رسالة إلى صندوق النقد الدولي من الأحزاب والمنظمات غير الحكومية والنقابات والحركات السياسية المصرية"، جدلية، ١٢ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.jadaliyya.com/pages/index/8328/letter-to-imf-from-egyptian-parties-ngos-syndicate> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤). <http://www.jadaliyya.com/pages/letter-to-imf-from-egyptian-parties> -المنظمات غير الحكومية التي نقابة (تمت الزيارة في 24 يناير 2014).
29. إيزابيل أورتيث وماثيو كمينز، "عصر التقشف: مراجعة حول النفقات العامة وتدابير التكيف في ١٨١ بلداً"، ورقة عمل، مبادرة حوار السياسات ومركز الجنوب، مارس ٢٠١٣، http://policydialogue.org/files/publications/Age_of_Austerity_Ortiz_and_Cummins.pdf (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
30. سليمان الخالدي، "الأردن يرفع الدعم عن الوقود ويطلق شرارة الاحتجاجات"، رويترز، ١٣ نوفمبر ٢٠١٢، <http://www.reuters.com/article/2012/11/13/jordan-gasoline-prices-idUSL5E8MDCKK20121113> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
31. "عشرات القتلى في احتجاجات الوقود في اليمن"، أخبار بي بي سي، ٢٢ يوليو ٢٠٠٥، http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4707145.stm (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
32. شملت الخيارات المنتجات البترولية المختلفة، والمنتجات الغذائية، والكهرباء. "الراشدون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر تسامحاً مع إصلاح الدعم الذي لا يتعلّق بالذئب"، غالوب، ٦ مايو ٢٠١٣، <http://www.gallup.com/poll/162125/mena-adults-tolerant-reforming-nonfood-subsidies.aspx#2> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
33. "الأردن: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠١٢"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ١١٩/١٢، ٢٢ مايو ٢٠١٢، ص ١١.
34. المرجع السابق.
35. "الآليات التلقائية لتسعير الوقود مع تسوية الأسعار: التصميم، التنفيذ، والآثار المالية"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون المالية، ديسمبر ٢٠١٢، <https://www.imf.org/external/pubs/ft/tnm/2012/tnm1203.pdf> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
36. "الأردن: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠٠٨"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٢٩٠/٠٨، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٨، ص ١١-١٢.
37. "الأردن: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠١٠"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٢٩٧/١٠، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٠، ص ٦-٧.
38. المرجع السابق، ص ٣٤.
39. "الأردن: الاستعراض الأول في ظل الاستعداد الائتماني"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ١٣٠/١٣، ٢٧ مارس ٢٠١٣، ص ٣٦.
40. "مذكرة برنامجية: الأردن"، صندوق النقد الدولي، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣، <https://www.imf.org/external/arabic/np/country/notes/jordana.htm> (آخر زيارة ٢٥/١/٢٠١٤).
41. الخالدي، "الأردن يرفع الدعم عن الوقود"، مرجع مذكور سابقاً.
42. المرجع السابق.
43. "المغرب: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠٠٨"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٢٠٤، ١ يوليو ٢٠٠٨، ص ١٥.
44. المرجع السابق، ص ٣.
13. "مشروع المساعدة الفنية لإصلاحات قطاع الطاقة/شبكات الأمان الاجتماعي في مصر"، صندوق التحوّل للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ١٩ أبريل ٢٠١٣، ص ٥.
14. "البنك الدولي: مصر غير مؤهلة لـ«الإعانة النقدية»" لنقص المعلومات عن الفقراء"، مقابلة مع لير إرسادو، جريدة الشروق، ١٨ مايو ٢٠١٣، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=18052013&cid=6580dc58-2258-4fb6-9660-5fff0d951862> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
15. "مركز الغذاء المصري: نظام لرصد ومتابعة حال الغذاء في مصر"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء المصري وبرنامج الغذاء العالمي، إصداره ربع سنوية، رقم ٩، يوليو-سبتمبر ٢٠١٢، ص ٣، <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp253451.pdf>.
16. المرجع السابق.
17. المرجع السابق.
18. المرجع السابق، ص ١٤.
19. "مركز الغذاء المصري: نظام لرصد ومتابعة حال الغذاء في مصر"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء المصري وبرنامج الغذاء العالمي، إصداره ربع سنوية، رقم ١١، يناير-مارس ٢٠١٣، ص ١٠، <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp257227.pdf>.
20. "دراسة بانورامية حول الاقتصاد غير الرسمي في الأردن"، وزارة التخطيط الأردنية، أغسطس ٢٠١٢، <http://www.mop.gov.jo/uploads/informal%20sector%20panoramic%20study%20final.pdf> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
21. لمزيد من المعلومات حول الإنفاق على القطاع العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "الكتاب السنوي لمؤسسة ستوكهولم لدراسات السلام العالمي ٢٠١٣"، مؤسسة ستوكهولم لدراسات السلام العالمي، ٢٠١٣، <http://www.sipri.org/yearbook/2013/03> (آخر زيارة ٢٤/٢/٢٠١٤).
22. مثلاً، حلّت اليمن في المركز ١٥٦ في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية، "مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٢"، منظمة الشفافية العالمية ٢٠١٢، <http://www.transparency.org/cpi2012/results> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
23. محمد راجح، مقابلة مع المدير التنفيذي للبنك الدولي ميرزا حسن، صحيفة الثورة، ٢٦ يونيو ٢٠١٣، <http://www.althawranews.net/portal/news-49573.htm> (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
24. "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢"، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/budget2012-2013/Financial_statement12-13.pdf (آخر زيارة ٢٤/١/٢٠١٤).
25. المرجع السابق.
26. "مصر: اتفاق قرض صندوق النقد الدولي "خلال أسبوعين" بينما يتجمهر المحتجون في القاهرة"، العربية، ٤ أبريل ٢٠١٣، <http://english.alarabiya.net/en/business/economy/2013/04/04/Egypt-IMF-loan-within-two-weeks-as-protesters-gather-in-Cairo.html> (آخر زيارة ٢٦/١/٢٠١٤).
27. "وقفة أمام دار القضاء العالي ضد «القرض»"، موقع يوتوب، قناة المصري اليوم، ٣ أبريل ٢٠١٣، <https://www.youtube.com/watch?v=BIXn-iRDO8> (آخر زيارة ٢٦/١/٢٠١٤).

45. "المغرب: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠٠٩"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٥٨/١٠، ٢٠١٠، ص ١٩.
46. "المغرب: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠١١"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٣٤١/١١، ١٩ سبتمبر ٢٠١١، ص ١٩.
47. "المغرب يشدّد الدعم على البنزين والديزل"، نيو زييلاند هيرالد، ١٧ سبتمبر ٢٠١٣، http://www.nzherald.co.nz/business/news/article.cfm?c_id=3&objectid=11125634 (آخر زيارة ٢٠١٤/١/٢٥).
48. لزي روتون وسهيل كرم، "صندوق النقد الدولي يوافق على قروض جديدة للمغرب والأردن"، رويترز، ٤ أغسطس ٢٠١٢، http://www.nzherald.co.nz/business/news/article.cfm?c_id=3&objectid=11125634 (آخر زيارة ٢٠١٤/١/٢٥).
49. "المغرب يشدّد الدعم"، مصدر مذكور سابقاً.
50. عزيز البعقوي، "المعارضة الإسلامية المغربية تدعو للاحتجاج على تخفيض الدعم"، رويترز، ٩ سبتمبر ٢٠١٣، <http://www.reuters.com/article/2013/09/09/us-morocco-opposition-subsidies-idUSBRE9880O320130909> (آخر زيارة ٢٠١٤/١/٢٥).
51. "تونس: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠٠٨"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٣٤٥/٠٨، ٢١ يوليو ٢٠٠٨، ص ٣.
52. المرجع السابق.
53. "تونس: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠٠٩"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٣٢٩/٠٩، ٣٠ يوليو ٢٠٠٩، ص ١٢-١٣.
54. المرجع السابق، ص ١٣.
55. "تونس: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠١٠"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٢٨٢/١٠، ٤ أغسطس ٢٠١٠، ص ٥.
56. المرجع السابق، ص ٨.
57. "تونس: الاستشارات الخاصة بإصلاح المادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠١٢"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٢٥٥/١٢، ٩ يوليو ٢٠١٢، ص ١٩.
58. طوم أرنولد، "تونس تلتزم بـ الدعم"، ذا ناشيونال، ١٩ يونيو ٢٠١٣، <http://www.thenational.ae/business/industry-insights/economics/tunisia-commits-to-subsidy-reform> (آخر زيارة ٢٠١٤/١/٢٥).
59. فرح صمتي، "الرئيس المرزوقي يقول أن معالجة الميزانية تستدعي إصلاح الدعم"، تونيسيا لايف، ٣٠ أبريل ٢٠١٣، <http://www.tunisia-live.net/2013/04/30/president-marzouki-says-fixing-budget-requires-subsidy-reforms> (آخر زيارة ٢٠١٤/١/٢٥).
60. "قرض الصندوق يهدف إلى مساعدة تونس على تعزيز النمو وحماية الفقراء"، صندوق النقد الدولي، استعراض على الانترنت، ١٧ يونيو ٢٠١٣، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2013/CAR061713Aa.pdf> (آخر زيارة ٢٠١٤/١/٢٥).
61. مارغاريت كوكر، "صندوق النقد يوافق على فرض تونس، والآن تأتي الإصلاحات"، وول ستريت جورنال، ٩ يونيو ٢٠١٣، <http://blogs.wsj.com/middleeast/2013/06/09/imf-approves-loan-for-tunisia-now-comes-the-reforms> (آخر زيارة ٢٠١٤/١/٢٥).
62. أرنولد، "تونس تلتزم"، مرجع مذكور سابقاً.
63. "اليمن: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠٠٧"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٣٣٤/٠٧، ١٧ أغسطس ٢٠٠٧، ص ٣.
64. المرجع السابق.
65. "اليمن: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠٠٩"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ١٠٠/٠٩، ٢١ يناير ٢٠٠٩، ص ١١.
66. المرجع السابق، ص ٧.
67. المرجع السابق.
68. المرجع السابق، ص ٣، ١٣.
69. أحمد حجاجي، "اليمن يرى صفقة قرض بقيمة ٥٥٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي في أوائل ٢٠١٤ - وزير"، رويترز، ١١ ديسمبر ٢٠١٣، <http://www.reuters.com/article/2013/12/11/yemen-imf-loan-idUSL6N0JQ2QI20131211> (آخر زيارة ٢٠١٤/١/٢٥).
70. "استجابة مصر للأزمة العالمية"، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، يونيو ٢٠٠٩، ص ١-٢.
71. المرجع السابق، ص ١.
72. "جمهورية مصر العربية: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠٠٨"، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٢٥/٠٩، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٧، ١٨.
73. المرجع السابق، ص ١٤.
74. المرجع السابق، ص ١٤.
75. "رسالة إلى صندوق النقد الدولي"، مصدر مذكور سابقاً.



مؤسسة أميركا الجديدة

يحمل هذا التقرير ترخيص المشاع الإبداعي Creative Commons، والذي تسمح بإعادة استخدام المحتوى من مؤسسة أميركا الجديدة مع توفير الإسناد الصحيح. هذا يعني أنك حر بنسخ وعرض وتوزيع عمل مؤسسة أميركا الجديدة، أو تضمين المحتوى في الأعمال المشتقة، وفقا للشروط التالية:

الإسناد. يجب عليك أن تنسب العمل بوضوح لمؤسسة أميركا الجديدة، وتوفير وصلة الى www.Newamerica.net.
غير التجاري. لا يجوز لك استخدام هذا العمل لأغراض تجارية دون الحصول على إذن مسبق صريح من أميركا الجديدة.
المشاركة على قدم المساواة. إذا عدلت أو غيرت أو بنيت على هذا العمل، فلا يحق لك توزيع العمل الناتج إلا تحت رخصة مماثلة لهذه.

للحصول على النص القانوني الكامل لترخيص المشاع الإبداعي هذا، يرجى زيارة موقع www.creativecommons.org إذا كان لديك أي أسئلة حول نقل أو إعادة استخدام محتوى مؤسسة أميركا الجديدة، يرجى الاتصال بنا.



NEW AMERICA
FOUNDATION

www.newamerica.net

Main Office
1899 L Street, NW
Suite 400
Washington, DC 20036
Phone 202 986 2700
Fax 202 986 369

New America NYC
199 Lafayette St.
Suite 3B
New York, NY 10012

